

ورقة
سياسات

تراجع تدعيم الديمقراطية وأزمة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد



منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

سهام الدريسي



مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

**منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية والمرصد التونسي للانتقال
الديمقراطي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية**

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي
من المؤسسات الشريكة

هذ الورقة هي جزء من مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في
مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

تراجع تدعيم الديمقراطية وأزمة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

سهام الدريسي

دكتوراه في العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. اهتمت بدراسة مسار الانتقال الديمقراطي في التجربة التونسية بالإضافة إلى اهتمامات بحثية أخرى على غرار الدراسات النسوية والعلاقات الدولية والسياسات العامة واستطلاعات الرأي.

مقدمة

لا تزال البلاد التونسية من بين الأقل نجاحًا في مكافحة الفساد، فالهوة بين الزخم الخطابي حول الفساد والمفسدين وتحقيق إصلاحات/ نتائج جدية، تستدعي استقراء للمصاعب المؤسسية-الهيكليّة وتحديات التسييس والاستقطاب لما وراء الجهود المبذولة. لا سيما بالنسبة إلى مستويات الفساد الإداري والمالي -بمختلف مظهراته- التي تسجل تفاقماً وأوجه قصور مؤسسية فيما اتخذته وتعيد إنتاج الحكومات المتعاقبة في تونس منذ 2011 من تدابير وسياسات في إطار 'الحرب على الفساد'. ومنذ بداية التحول الديمقراطي، تشهد تونس نكسات في مكافحة الفساد يتناقض تمامًا مع متطلبات الديمقراطية. فالمسارات المفوضية إلى القضاء على الفساد تقاوم ديناميات تراجع الديمقراطية من تعسف السلطة وانعدام الاستقرار السياسي وتعطيل التنمية وتقويض دولة القانون (وغيرها من المؤشرات). هكذا تتقاطع أوجه القصور المؤسسي لمكافحة الفساد -المتماثل أساسًا في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد¹- مع مؤشرات تراجع الديمقراطية ما يصعب حصر أشكال ومستويات الفساد وصولًا إلى مكافحته. أرست النخب الحاكمة الجديدة من خلال تأسيس الهيئة الوطنية آلية رسمية للتعاطي مع الفساد رغم تعدد أشكاله وتعقد شبكاته نتيجة لتجذره غالبًا 'كظاهرة [..] تغلغت في أجهزة الدولة بدرجات مختلفة'² وكعقليّة وأسلوب عمل صلب الإدارات التونسية والذهنيات. ومن الملاحظ أن مكافحة الفساد بدأت في التجربة الانتقالية التونسية كمسار ضروري لتحقيق الديمقراطية ذاتها وتحولت تدريجيًا، ولكن سريعًا إلى سلطة/ورقة ضغط للاستقطاب والتقسيم الأيديولوجي-السياسي. لا زالت الحالة التونسية تراكم المفارقات والتحديات المقترنة أساسًا بمكافحة الفساد، خاصة أن التدابير الاستثنائية الرئاسية بتاريخ 25 يوليو 2021 جاءت للتعبير عن الغضب والسخط الشعبي المدعوم من رئيس الجمهورية شخصيًا من هيمنة بعض الفاعلين 'الفاستين' و'الخونة' -بحسب السردية الرئاسية- على كل مصادر النفوذ المالي-الاقتصادي والسياسي. عمقت سياقات انعدام الاستقرار السياسي في تونس من توابع الفساد، وأضاعت على مكامن الضعف المؤسسي والإجرائي والقضائي في برنامج/ إستراتيجيات مكافحة الفساد نفسها. كما مهدّ متغيّر تشتت الحقل السياسي لظهور مستويات عليا من التسييس والاحتكار لخطابات مكافحة الفساد، لتتحول غالبًا التنافسية السياسية من الصراع الهوياتي-الأيديولوجي إلى صراع الفساد و'نظافة اليد'³. وعلاوة على ذلك، تحوّلت مكافحة الفساد كخطاب سياسي من نطاقات 'حرب الكل ضد الكل' -الإقصاء المتبادل بين كل الفاعلين في تونس- إلى خطاب شعبي يقرّ بنظافة اليد وشرعية السلطة القائمة.

¹ تمّ إنشاؤها في 2011، ولكن تمّ تعليق عملها وإقالة قياداتها ما بعد التدابير الاستثنائية لعام 2021. في أكتوبر 2022، عين الرئيس قيادة جديدة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، لكن المؤسسة لا تزال غير نشيطة.

² تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، صادر سنة 2011.

³ فعلى سبيل المثال عندما دخلت خطابات مكافحة الفساد إلى المشهد السياسي التونسي، المترامنة مع إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC) ابتداء من عام 2011. ومنذ هذه اللحظة فصاعدًا، بدأت الأحزاب السياسية مثل التيار الديمقراطي في استخدام مكافحة الفساد. خطابات ومواقف الفساد لتمييز أنفسهم في مشهد سياسي متنافر ولجذب الانتباه إلى أنفسهم في وسائل الإعلام حيث كان بعض قاداتهم الأكثر صوتًا يستجوبون الوزراء حول مزاعم الفساد خلال الجلسات البرلمانية. وقد كان

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سبيلاً لترسيخ الديمقراطية:

تعددت المقاربات السياسية-القانونية التي قامت عليها أجندا مكافحة الفساد في تونس ما بعد 2011، فقد تمّ التركيز في الإصلاحات القانونية وتدعيم الآليات القانونية من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 14 نوفمبر 2011. تبيّن الممارسات الجيدة لمكافحة الفساد في التجارب المقارنة أن إنشاء مؤسسة/ آلية وطنية متخصصة حصرياً لمتابعة وقيادة وتنسيق جهود تنفيذ إستراتيجية التصدي للفساد ذات قيمة مضافة، حيث ترتبط بمستويات السلطة العليا في الدولة ومتلائمة مع تركيبة المؤسساتية-الإجرائية بجانب انفتاحها على الشراكات مع الجهات المدنية (وطنيّاً ودوليّاً) وتحظى بنوع من المشروعية الثورية-الشعبية⁴. وقد تمّ إنشاء الهيئة الوطنية بهدف استحداث التدابير الضرورية وذات الفعالية لمعالجة ملفات غسل الأموال والاحتيال وإهدار المال العام⁴.

فمن حيث الشكل، تمّت تسمية أعضاء الهيئة فقط في 3 جوان 2013⁵ وتكليفها بجملة من الصلاحيات المهمة، تهدف مجتمعة إلى تفكيك الحاضنة البنيوية للفساد وبناء مسارات أكثر متانة واستدامة للشفافية والنزاهة. وانحصرت الصلاحيات في التالي:

1. اقتراح سياسات مكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية.
2. إصدار المبادئ التوجيهية العامة لمنع الفساد.
3. إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة.
4. متابعة وتحري ملفات الفساد وإعداد الدراسات المتعلقة بالفساد الإداري والمالي.
5. تبني مشروعات ذات علاقة بمكافحة الفساد وترسيخ معاييرها صلب مشاريع التنمية الشاملة.

ونظراً إلى السياق الجديد في تونس آنذاك، تمّ تعزيز الفعالية المؤسساتية والقانونية للهيئة من خلال تمكينها من صلاحية الأمر بالقبض على الموظفين العموميين المتهمين في ملفات الفساد الإداري والمالي (الرشوة/ الاختلاس..) واستغلال النفوذ. لئن مثلّ الدعم السياسي متغيّراً أساسياً للتنفيذ العملي لإستراتيجيات مكافحة الفساد أو إعاقته، فإن الهيئة استطاعت في فترات مختلفة بالتشارك مع الحكومة تنفيذ قانون التصريح على المكتسبات وتضارب المصالح⁶ (المتعلقة بكبار المسؤولين / القضاة..) وتفعيل -أحياناً- قانون مكافحة الإثراء غير المشروع⁷.

علاوة على ذلك، ترافق تنامي دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مع صدور قانون⁸ 2017، حيث جعل منها هيئة متخصصة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وحماية المبلغين عن الفساد ضد مختلف المضايقات وأشكال التمييز أو الانتقام (العزل/ الإغفاء/ رفض الترقية..)⁹. بناء عليه، وإنفاذاً للفصل 15 من القانون المتعلق بحماية المبلغين، أصبح للهيئة سلطة تقديرية في إعداد الملفات المتعلقة بالإبلاغ عن الفساد ومتابعتها قضائياً.

لهذا التكتيك نتائج متباينة كما رأى الحزب ارتفاع عدد الأصوات من 65.792 صوتاً عام 2014 إلى 183.473 صوتاً عام 2019 (+178%)، لكن نتائجها كانت مخيبة للأمل خلال الانتخابات الرئاسية (3.63% فقط من الأصوات).

⁴ تم إنشاء هيئة مؤقتة لمكافحة الفساد مباشرة بعد ثورة 2011 -اللجنة الوطنية المخصصة للتحقيق في قضايا الفساد والاختلاس- للتحقيق في الفساد في ظل نظام بن علي. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الهيئة بموجب دستور عام 2014، الذي أنشأ هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. تتمثل المهمة الأساسية للهيئة في تنظيم وتدعيم الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك جزئياً عن طريق منع حالات الفساد المستشرية في القطاعين العام والخاص وكشفها والتحقيق فيها.

⁵ تأخير يقارب سنتين عن تاريخ إنشائها قانونياً بمقتضى المرسوم الإطارى عدد 120 لسنة 2011.

⁶ في الواقع، قائمة المطالبين بالتصاريح المذكورة بالقانون والتي قدمت هيئة مكافحة الفساد بشأنها قائمة في الأشخاص المعنيين بالتصريح بالمكاسب والمصالح تضمنت ما يزيد على 350 ألف شخص. لم يُعْمَ بأداء واجب الصريح منها سوى الثلث مع حلول شهر جانفي 2019. وهذا يعني عدم التزام كواد الدولة وباقي الفاعلين من ذوي المناصب الحساسة بالقانون أو بدعم إستراتيجية مكافحة الفساد.

⁷ محمد عرفة، الحوكمة الرشيدة في مواجهة الفساد الإداري ما بعد الربيع العربي: حالات تونس ومصر. مجلة سياسات عربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. العدد 43. آذار مارس 2020.

⁸ انطلاقاً من هذا القانون، أصبحت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ملزمة 'وجوباً بالنظر في الإبلاغ عن حالات الفساد' (الفصل 6).

⁹ محمد أنور الزياتي، مكافحة الفساد في تشريعات تونس ما بعد 2011، تشريعات باهرة لحصاد باهت، 7 أكتوبر 2019. المفكرة القانونية. <https://legal-agenda.com/%D9%85%D9%83>

بالإضافة إلى ذلك، وبتتبع المسار الزمني لمكافحة الفساد خلال السنوات الأولى للانتقال الديمقراطي، يبرز في البداية الدور الحيوي لهذه الهيئة الوطنية في إعداد مشروع قانون هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد¹⁰ -هيئة دستورية¹¹- التي كان امتداداً لها وستحل محلها فور إصدار القانون المحدث لها. ورغم اختلاف رؤية القوى السياسية والمدنية-الاجتماعية حول طرق مكافحة الفساد وتطويره، إلا أن الفلسفة التي صدرت وفقها هذه التشريعات تعكس توافقاً بين المشرع التأسيسي وباقي الفاعلين الاجتماعيين في تحسين التصرف في المال العمومي. لذا فإن التوافق حول دسترة هذه الهيئة يعكس انخراط مختلف الفاعلين في ترسيخ علوية القانون وقيم المواطنة وتحصين مؤسسات الدولة من مظاهر الفساد والإفلات من العقاب¹². برغم أن الهيكلية القديمة للجهاز الإداري (تعقيد البيروقراطية) مثلت معرقلًا للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، فإن الهيئة الوطنية استطاعت إلى حد ما تحقيق بعض النجاحات بفضل تعويلها على التنسيق والتعاون مع باقي الجهات الفاعلة¹³. لكن، نقص الموارد المالية والبشرية القادرة على التعامل مع آلاف الملفات المعروضة على الهيئة قلص من نجاعة وسرعة عملها¹⁴، كما أن افتقارها إلى جهاز التقصي¹⁵ المكلف قانونياً عن إدارة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومعالجة مختلف الملفات عطل أعمالها وأفقد النجاعة العالية. ومن الجدير بالذكر، أن ضعف الميزانيات المرصودة للإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد عرقلت تحقق التحول الفعلي وزادت من مواطن الضعف صلب الهيئة. ولأن ظاهرة الفساد ذات أوجه مركبة، افتقدت الهيئة الوطنية إمكانية توحيد الجهود مع باقي الجهات الفاعلة أو الالتزام بحوكمة سريعة الاستجابة وذات فعالية. وقد أعاق ضعف التنسيق المؤسسي وسوء توزيع الأدوار -ظهور حالة من التنافسية إلى جانب الاستقطاب والتوظيف السياسي لملفات الفساد- من مجهودات الهيئة الوطنية. ويتبين من التجربة التونسية أن مجهودات الهيئات العمومية في مكافحة الفساد يتم إفشالها أو تقليص نجاعتها من داخل الدولة نفسها نتيجة لقدرة البيروقراطية التقليدية (الدولة العميقة) على استغلال الثغرات وإعادة إرساء أسس الفساد واختلالات الإدارية-المالية. فعلياً، فقد ركزت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في أحد تقاريرها لعام 2016 في معوقات مكافحة الفساد الأنف ذكرها، بالتشديد على 'أنه لا يكفي لترسيخ الحوكمة الرشيدة ومجابهة الفساد إعلان النوايا أو تكوين الهيئات والهيكل أو سن النصوص القانونية ومدونات السلوك'¹⁶. ولعل من أهم متطلبات قيام الحكم الرشيد بناء منظومة نزاهة وطنية والانتقال نحو تداخل كل الفاعلين في مجهودات مكافحة الفساد.

مكافحة الفساد سبيلاً لإعادة تدوير الغنائمية/ الفساد:

ولكن، هذه المقاربة كرسست مستويات عالية من تسييس واستغلال النفوذ وتشويه الخصوم على غرار "الحرب على الفساد" التي قادها رئيس الوزراء 'يوسف الشاهد' -أغسطس 2016- لتفكيك حالة التشابك بين الفساد والإرهاب والتهرب الضريبي والتهريب¹⁷. لم تركز هذه المجهودات الموازية لمهام الهيئة الوطنية تكريساً لسيادة القانون، بل ارتكزت على 'مسرحة' مكافحة

¹⁰ هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: أصبحت بمقتضى الفصل 129 من دستور 2014 هيئة دستورية مستقلة مسؤولة عن محاربة الفساد والرشوة إلى جانب تأسيس الحوكمة الرشيدة لدولة القانون. وقد اعتبر التكريس الدستوري للهيئة ضرورة لمجابهة تفشي المتسارع وترسخ ظاهرة الفساد المالي والإداري داخل مؤسسات الدولة من جهة أولى، وتعزيزاً لمبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الممتلكات العامة مثلما تنص الاتفاقيات الدولية وشروط المانحين الدوليين.

¹¹ هيئة دستورية بمقتضى الفصل 130 من دستور 2014، تعمل هذه الهيئة على منع الفساد في القطاعين العام والخاص وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

¹² صرصار شفيق، بن عيسى محمد صالح. مرجع سابق. ص 50.

¹³ تتعدد الجهات الفاعلة في مكافحة الفساد وتتنوع، على سبيل المثال، قطب القضاء الاقتصادي والمالي/المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترجاع الأموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها (2012) / اللجنة التونسية للتحاليل المالية وغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومسالك المالية غير المشروعة/ محكمة المحاسبات. إلخ.

¹⁴ ووفقاً لتقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السنوي لعام 2016، بلغت جميع الشكاوى الواردة المتعلقة بالفساد 1,729. وبسبب النقص الموجود على مستوى الكفاءات والتمويل المرصود، تمكنت الهيئة من تسليم 94 فقط من تلك الشكاوى إلى النيابة في عام 2016. وبحسب تقارير أخرى تلقت الهيئة -قبل تجميد أعمالها من طرف الرئيس قيس سعيد- وعلى مدار عشرية كاملة ما بعد الثورة ما يقارب 11000 حالة. وقد فحصت ما يقرب من 5300 منها وحقت في حوالي 5200 منها. وقد تمت إحالة ما يقرب من 2400 قضية إلى مختلف وزارات الدولة والمؤسسات العمومية المعنية، و400 قضية كبرى إلى المحاكم. وفي يوليو/تموز 2017، أدلى رئيس الهيئة شوقي الطيب بشهادته أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية في البرلمان بأن الميزانية (أقل من 2 مليون دينار (820 ألف دولار أمريكي) كافيًا لتنفيذ مهامها المتمثلة في إجراء التحقيقات ودعم المجتمع المدني وإنشاء الدراسات المتعلقة بمكافحة الفساد.

¹⁵ تم إقرار جهاز التقصي بموجب المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011.

¹⁶ الإستراتيجية الوطنية للحوكمة ومكافحة الفساد 2016-2020، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

¹⁷ Stroetges Fabian, In the Triple Threat to Tunisia's Democracy, Corruption is King. GESIS. Leibniz Institut Fur Sozialwissenschaften. 2018. [https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/56130/ssoar-2018-stroetges-In the Triple Threat to.pdf](https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/56130/ssoar-2018-stroetges-In%20the%20Triple%20Threat%20to.pdf)

الفساد نفسها وإعطائها بعداً أمنياً-تسفيئياً يخدم شرعية وشعبية السلطة الحاكمة فقط¹⁸. هكذا، بدا واضحاً أن الحكومات الانتقالية الممسكة بزمام السلطة ما بعد 2011 تحلّت بالإرادة الكافية لاتخاذ التدابير 'الشكلية' أو 'المسيبة' لمكافحة الفساد، ولكنها تغاضت عن تطوير وتصحيح طلبات التعاون والإجراءات التي يتطلبها استرجاع الأموال المنهوبة وتتبعها داخلياً وخارجياً (تجميع معلومات/ تحديدها بدقة/ تعقب حركتها لحجزها وتجميدها). وقد أقرت 'مجموعة الأزمات الدولية' -مركز بحثي- في دراسة بتاريخ 2016 أن الملاحقات القضائية والاعتقالات لا تنهي حقيقةً، مفادها ارتفاع معدلات الفساد وتنوع أشكاله بعد الثورة¹⁹. كما أكد استطلاع رأي أجرته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي -2017- أن مستويات الفساد زادت على نظيرتها في عهد الرئيس السابق 'بن علي'²⁰. بالإضافة إلى ذلك، أكد وزير الشؤون الاجتماعية في 2022 أن معدلات الفساد و'التخريب' في ازدياد مطرد ما أثار فعلياً في باقي مؤسسات الديمقراطية على غرار المساواة، والحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والمساءلة.. إلخ²¹.

كما مثلت عملية تحديد وحرص مفهوم الفساد وأشكاله تحدياً حقيقياً للمشرع أو باقي الجهات الفاعلة، الذي يشكل احتكار موارد الدولة واستغلال الامتيازات 'من قبل السلطة السياسية وحواشيها أبرز العناصر التكوينية لبنية نظام الحكم [..] من خلال خلق علاقات توافق تؤدي إلى تعميم ظاهرة الفساد'²². فقد وقع تعريف الفساد في القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017، باعتباره 'كل تصرف مخالف للقانون والتراتب الجاري بها العمل يضر أو من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وسوء استخدام السلطة أو النفوذ'²³. من المهم الإشارة إلى أن عدم وجود منظومة قانونية واضحة ومنسجمة والتأخر الواضح في تعريف الفساد والاقتصار غالباً على تعداد بعض أشكاله جعل مهمة مكافحة الفساد قضائياً وإجرائياً معقدة ومنعدمة الجدوى غالباً.

مرّ أكثر من عقد على الثورة التونسية، ثمّ التغيرات السياسية ليوليو 2021 وما تبعها لتظهر أن مكافحة الفساد لا زالت ضرورة حاسمة لإنجاح المسار الديمقراطي. بيد أن السردية الرئاسية التي عزّزت شرعية إعادة بناء الدولة وإنقاذها في 2021 أظهرت فشل أو تغافل الطبقة السياسية وبخاصة الحكومات المتعاقبة في التعامل مع قضية الفساد بمهنية واستقلالية وحيادية. هكذا، عزّزت حالة التأزيم السياسي في الحالة التونسية التي طُبعت كل سياقات الانتقال التي عرفتها منذ 2011 إلى الآن أن الفساد ومكافحته لا زال المحرك الأساسي لاستمرارية الصيرورة الثورية -عدم اكتمال المسار الانتقالي- من جهة، وأحد تمظهرات الإرباك التي تتسم بها الخيارات السياسية والتشريعات والإستراتيجيات المتعلقة 'بالحرب على الفساد'. ولعلّ تزامن مكافحة الفساد في تونس بعد 2011 مع بداية مرحلة بناء جديدة للدولة نفسها وتوجهها نحو الديمقراطية، جعل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتشريعية المتعلقة به تحدياً في حدّ ذاته. فالمرحل الانتقالية، تتسم غالباً بتقلباتها وتعرض النخب الحاكمة الجديدة للضغوط والتحديات المتأتية من تداعيات الماضي والانتظارات العالية للحاضر²⁴. فعلى سبيل المثال،

¹⁸ وفي شهر مايو/أيار 2017، أعلنت الحكومة التونسية بقيادة يوسف الشاهد "الحرب على الفساد" التي شهدت اعتقال 15 شخصاً بارزاً وتجميد حساباتهم المصرفية ومصادرة ممتلكاتهم. وعلى الرغم من الترحيب الشعبي والمدني بمعالجة الفساد، فقد أثّرت مخاوف بشأن سرعة الإجراءات واحتجاز المشتبه فيهم بمعزل عن العالم الخارجي من دون الاتصال بالمحامين أو من دون إبلاغ عائلاتهم. كما وردت تقارير عن محاكمات مزعومة أمام المحاكم العسكرية بتهمة التآمر على أمن الدولة.

¹⁹ مجموعة الأزمات الدولية، تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد. 3 مايو 2016. <https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/tunisia-transitional-justice-and-fight-against-corruption>

²⁰ Sarah Yerkes, Corruption, Not Terrorism, Is Tunisia's Biggest Threat, Carnegie Center. 8 December 2017. <https://carnegieendowment.org/europe/strategic-europe/2017/12/corruption-not-terrorism-is-tunisias-biggest-threat?lang=en>

²¹ أسماء سلايحية، تحولات الصلح الجزائري: من "مسار" صلح إلى سلطة صلح. المفكرة القانونية. العدد 29. شتاء 2024. <https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/2024/>

²² ياسين النابلي، تحولات مكافحة الفساد في تونس: نقائص الديمقراطية وأوهام السلطوية، المفكرة القانونية، العدد 29. شتاء 2024. https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/2024/04/Legal-Agenda_TN_29

²³ القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017.

²⁴ Sarah Yerkes & Marwan Muasher, Tunisia's Corruption Contagion: A Transition at Risk. Carnegie Endowment for International Peace. October 2017. https://carnegieendowment.org/files/Tunisia_Corruption

اشتغلت الحكومة التونسية على إنشاء مجموعة من اللجان المستقلة -بداية من عام 2012- للتحقيق في إرث الفساد²⁵ والتصدي للجرائم الاقتصادية-المالية والمضني في عملية استعادة الأصول المنهوبة ومصادرتها.²⁶ وقد وقع تعزيز هذا التمشي من خلال استحداث خلايا الحوكمة الرشيدة صلب كل مؤسسة عمومية بهدف الحد من الفساد الإداري. يجدر ذكر أن مختلف هذه الخيارات والمبادرات المكرسة لمكافحة الفساد تتميز بطابعها التشاركي حيث حرصت الحكومات التونسية المتتالية والمجتمع المدني²⁷ على التعاون، ولكن نتيجة تورط وانخراط المتنفذين صلب الدولة العميقة في شبكات الفساد عرقل فعلياً هذه الجهود.

وفي سياقات انتقالية -على غرار الحالة التونسية- يمكن الجزم بأن استفحال الفساد يعدّ متغيّراً مزعجاً للاستقرار السياسي ومعطلاً حقيقياً لتسريع أو تفعيل الإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية في تونس ما بعد الانتقال وكذلك ما بعد التدابير الاستثنائية على حدّ سواء. فعلى سبيل المثال، كانت تكلفة الفساد باهظة جداً وعقبة حقيقية أمام تحقق النمو الاقتصادي المستدام والمساواة الجهوية في تونس (خصوصاً في جنوب البلاد وباقي المناطق الداخلية) ما بعد 2011 بحسب تقارير للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي²⁸. وقد أدت المعدلات المرتفعة للفساد وإعادة تدوير المتورطين فيه وأساليبه في إعاقة الاستثمار الأجنبي والمحلي، فقد أصبح أبرز معرقل لممارسة الأعمال في تونس بجانب بروز الاقتصاد الموازي -تهريب البضائع..- كأحد تعبيرات فساد وتحايل رؤوس الأموال الكبرى على إفقار الدولة. كذلك، لطالما اشتعلت عدة مناطق وأحياء شعبية بنيران غضب الشباب والمهمشين والعاطلين عن العمل احتجاجاً على الفساد المستشري في الدولة ما يعزز سيناريوهات عدم الاستقرار ويؤكد تآكل منسوب الثقة بين المواطن والسلطة. في الحقيقة، منذ بدايات المرحلة الانتقالية في تونس، أصبح فهم ديناميات استفحال الفساد وتحديد المتورطين ومحاسبتهم أمراً ضرورياً في ترسيخ مرتكزات الديمقراطية الناشئة²⁹. علاوة على ذلك، مثلت عملية تقييم إرث الفساد المستشري في عهد الرئيس السابق 'زين العابدين بن علي'³⁰ البداية الفعلية للحرب على الفساد من خلال تعبئة الحكومة³¹ وتدعيم مشاركة مختلف الجهات الفاعلة (مجتمع مدني). وقد وظفت النخب السياسية الجديدة القوة الإدارية المتجدرة في تونس من خلال إرساء هيئات دستورية تساند وتتفد مطالب الثورة واستحقاقاتها المتعلقة أساساً بمحاسبة المتورطين في الفساد عبر قوانين وإجراءات ضامنة للمحاكمة العادلة. ولوضع مقاربات فعّالة للإصلاح والمحاسبة خلال بدايات المرحلة الانتقالية،³² أعدت 'لجنة تقصي الحقائق' -2011- تقريراً كاملاً متعلقاً بالحق في معرفة الحقيقة وضمان عدم تكرار نفس الممارسات المطبّعة مع الفساد.³³

²⁵ طوال الحقبة الاستبدادية، كانت تونس فعلياً دولة الحزب الواحد. كان الفساد متركزاً حول الدائرة الداخلية للنظام الحاكم. أقر تقرير لجنة تقصي الحقائق بأن الاستيلاء على ممتلكات الدولة في تونس كان رائجاً إلى درجة مصادرة 662 شركة مملوكة لعائلة الرئيس الأسبق بن علي في أول جهود مكافحة الفساد بعد الثورة.

²⁶ إنشاء لجنة المصادرة بموجب المرسوم 13-2011 المؤرخ في 14 آذار/مارس 2011. قد كانت أبرز مهامها مصادرة المكاسب والأموال غير المشروعة التي استولى عليها الرئيس السابق 'بن علي' وعدد من أفراد عائلته وكبار المسؤولين والمتنفذين على وجه الخصوص مع الحرص على إعادتها إلى تونس.

²⁷ إحدى المبادرات الداعمة لمناصرة مجهودات الحكومة في مكافحة الفساد أنه قد تم تشكيل ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو 2013. تميّزت هذه التشاركية بالتعاون مع الأطراف الوطنية والدولية من خلال حلقات عمل لإبداء الملاحظات وتقديم التوصيات.

²⁸ مروان المعشر وسارة يركيس، عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر. 10 نوفمبر 2017. <https://carnegieendowment.org/research/2017/10/tunisia-corruption-contagion-a-transition-at-risk?lang=ar¢er=middle-east>

²⁹ عدنان نويرة، سياسات مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس، مجلة الحكامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. العدد 1، أيلول 2020 <https://hikama.dohainstitute.org/ar>

³⁰ اعتبر الفساد في عهد النظام السابق (ما قبل 2011) فساد منظومة كاملة حيث استفحل في جميع المستويات الاقتصادية والأمنية والنظام السياسي-الإداري. لكن، لطالما اعتبر الفساد الإداري والمالي السائد فساداً مسيطراً عليه وخاضعاً لرقابة النظام الحاكم للرئيس زين العابدين بن علي. خلال المرحلة الانتقالية، بقدر ما ظهر أن الفساد صلب التجربة التونسية المحرك الأساسي للاحتجاجات بقدر ما كشفت أن للفساد حاضنة شعبية يراها المجتمع ومتغلغل صلب الثقافة الاجتماعية السائدة ودو اليب الدولة.

³¹ مباشرة بعد الثورة 2011، أنشأت السلطات التونسية لجنة شبه مستقلة لاسترداد الأموال، تتألف من مسؤولين من وزارة الخارجية والبنك المركزي، ووزير العدل، وحقوق الإنسان، ومحامين. بالإضافة إلى ذلك، في مارس/أذار 2012، تم تعيين مسؤولي مكافحة الفساد في كل مؤسسة عامة، بما في ذلك كل وزارة، لضمان دمج تدابير مكافحة الفساد في جميع أنحاء الحكومة.

³² اعتبرت مكافحة الفساد أولوية في سياقات المرحلة الانتقالية الأولى حيث أظهرت استطلاعات الرأي آنذاك أن انتظارات المحتجين تُختزل أساساً في محاربة الفساد والقضاء على البطالة، ورغم كل هذه الجهود فلا زالت منظمة الشفافية الدولية تصنف البلاد التونسية في مرتبة متوسطة على مستوى مؤشر مدركات الفساد آنذاك (2011-2014).

³³ يجدر ذكر أن أول حكومة ما بعد بن علي لم تنتظر استكمال أعمال لجنة تقصي الحقائق، فحيث أصدرت في 25 فبراير 2011 قائمة بأسماء 110 أفراد من عائلة بن علي (الرئيس)/ الطرابلسي (أصهار الرئيس) ليتم تجميد أصولهم ثم مصادرتها من قبل الدولة. ونظراً إلى تدخل أنشطة كل مختلف الأطراف من أشخاص مقربين

لكن تواصل الجدل بين النخب الحاكمة الجديدة في السلطة التنفيذية والتشريعية، بجانب ضغط مجموعات المصالح (الاقتصادية/ النقابية)، بشأن أفضل إستراتيجية للإصلاح جعلت مكافحة الفساد ملقاً للنقاشات السياسية المضنية وورقة ضغط متبادلة أدت أساساً إلى تسريع التوافقات المعطّلة لاستدامة الديمقراطية ومعرقلة لاستكمالها.³⁴ ولئن كان التوافق محققاً للاستقرار السياسي (2013-2014)، فإنه تسبب في إضعاف إلى حدّ ما تعطيل السياسات العامة والإستراتيجيات التنظيمية-المؤسسية المنقّ عليها لمكافحة الفساد.

وقد مكّن المشرّع التونسي، على مدار عقود عديدة وبخاصة ما بعد 2011 حتى الآن، المؤسسات الرسمية المتنوّعة والمتعددة عل غرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والقطب القضائي المالي وهيئة الحقيقة والكرامة بجملة من القوانين والإستراتيجيات المتنافرة والمتوافقة لمحاربة الفساد. ويتتبع المسار الزمني لمكافحة الفساد في التجربة التونسية، يبرز الدور الحاسم للاحتجاجات والنفس الثوري في تحشيد المناصرين داخل دواليب الدولة أو خارجها (مجتمع مدني/ أحزاب/ إعلام..). بهدف إلغاء التشريعات أو تعديلها. ومنذ ذلك الحين، بقيت معالجة إرث الفساد -من إهدار الأموال العامة، الكسب غير المشروع، الاختلاس والرشوة، المحسوبية، استغلال النفوذ... إلخ- العنقبة الحقيقية أمام تدعيم الديمقراطية في تونس. والأهم أو الأخطر من ذلك أن إستراتيجيات الإصلاح القانوني لمكافحة الفساد ما بعد 2011 تمّ تطويعها وتوظيفها للاستقطاب السياسي، عرفت البلاد التونسية تناقضاً إلى درجة 'دمقرطة الفساد' نتيجة تضخم/ تعمق شبكات الرئائنية والابتزاز والاحتيايل وغيرها من أشكال الفساد رغم ترسانة القوانين الجزرية والعقابية. هكذا، تبدو تونس -برغم أنها التجربة الوحيدة عربياً التي تمكّنت من إنجاز تحولاً ديمقراطياً والمحافظة على مقومات الدولة- رهينة الممتنّذين داخلها الالتفاف على أجندا مكافحة الفساد وتطويع إستراتيجياتها لصالح المصالحة الاقتصادية عوضاً عن المحاسبة أو الملاحقة القضائية والفصل العادل في قضايا الفساد المالي خصوصاً. وفي هذه الفترات الانتقالية المتسمة غالباً بانعدام الاستقرار السياسي، تمثّل أجندا مكافحة الفساد أحد أشكال احتكار الشرعية ورسم حدود فعاليتها بحسب مصالح الفئات المهيمنة على دوائر صناعة القرار.

يظهر من خلاله التماهي بين الخطاب الرسمي للدولة والشعارات أو المطالب الاحتجاجية التي تطلقها الحركات الاحتجاجية (ما نيش مسامح..). وعدد من الفاعلين المتداخلين في ممارسة الحكم. هكذا، الصيرورة الثورية في تونس تميّزت بالتركيز في مسألة الفساد من خلال الاعتراف بتنوّع أشكالها وتعدد المتورّطين فيها وتعقيدات مواجهتها ما جعلها مسألة مؤجلة من حكومة إلى أخرى ومن حملة انتخابية إلى أخرى وفترة انتقالية إلى أخرى. وعلاوة على ذلك، بقدر ما تمّ ترسيخ شرعية مكافحة الفساد في تونس خلال مختلف السنوات الأخيرة، بقدر ما تحولت إلى مسألة للابتزاز والتخويف للخصوم من الممتنّذين سياسياً-اقتصادياً ويغلب على طرق معالجتها وإدارتها التوافقات الحاصلة داخل دوائر النفوذ.

المنطق الشعبي المحرك الأساسي 'للحرب على الفساد':

يبدو واضحاً أن عملية اختزال مكافحة الفساد في بعد واحد UNIDIMENSIONNALISATION هو إحدى سمات التعطلّ الفعلي، حيث أدت هيمنة التوجّهات الرئاسية إلى تقليص مفعول المجهودات المؤسسية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد'. ويتمثّل هذا البعد الواحد في اختزال مكافحة الفساد في توجيهات رئيس الجمهورية وتعليماته وتحركاته مقابل تخلّي شبه كلي لباقي المؤسسات عن مهامها، فهي تتبع فقط التعليمات ولا تلتزم بإستراتيجيات مكافحة الفساد التي أنشئت من أجلها. هذه ملاحظة مهمة، ففي الحالة التونسية حيث توظّف السلطة الحاكمة شرعيتها الانتخابية-السياسية وانفرادها بنفوذ واسع بمقتضى التدابير الاستثنائية (2021) ثم صياغة الدستور الجديد (2022) لتصبح قضية الفساد قضية مركزية متأثرة بخطاب الفاعلين السياسيين وطبيعة العلاقات فيما بينهم.

من السلطة ورجال الأعمال وكثير من موظفي الإدارات، فإن إجراءات مكافحة الفساد الأولية استهدفت عدداً منهم. وبعد ذلك طلبت السلطات السياسية من جميع البنوك التونسية التعاون في تجميد حسابات وأصول بعض الأفراد المقربين من بن علي/ الطرابلسي.
³⁴ نزار الجويني، توفيق الراجحي، التحديات المؤسسية في قيادة الإصلاحات الاقتصادية: حالة تونس في أثناء الانتقال الديمقراطي، مجلة الحكامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. العدد 3، المجلد 2، أيلول 2021. <https://hikama.dohainstitute.org/ar/Issue003/Pages/Hikama03>

من المعلوم أن النقطة الأساسية للحملة الانتخابية للرئيس الحالي 'قيس سعيد' تمثّلت في مناهضة المنظومة anti-system تعزّزت فعلياً بحالة الجفاء والقطيعة التي اختارها تعبيراً عن رفضه التام لقوى الفساد 'خونة' و'لصوص'، كما يتمثلها ويتهمها دائماً، وسعيه إلى إعادة السيادة أو السلطة للشعب³⁵. من المعلوم أن مكافحة الفساد تحوّلت مع الرئيس 'قيس سعيد' إلى قضية رأي عام خلال حملته الانتخابية وفيما بعد، بنيت شرعية وصوله إلى المنصب الرئاسي على مقولات 'نظافة اليد' ومحاولة حقيقية للشعب لإنقاذ تونس من سيناريوهات فساد أكبر³⁶. باتت مكافحة الفساد المهمة الحصرية والمرهقة لرئيس الجمهورية، تجدر الإشارة إلى أن منظومة الحكم في تونس تقوم غالباً على 'الزعاماتية' وعدم التزام مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة بمهامها. خلال عشرية كاملة من التحوّل الديمقراطي، لم تتخلّ مؤسسات الدولة عن ثقافة سياسية-بيروقراطية متجذّرة وهي ثقافة 'التعليمات من فوق'. لذا، تمّ تفويض 'غير مرئي' مهمة مكافحة الفساد للرئيس واختزلها في شخصه ما شكل عبئاً متزايداً وضغطاً عليه. وأدى السخط الاجتماعي من تفاقم ظاهرة الفساد وتداعياتها إلى بروز الطابع الشعبي لتحركات الرئيس 'القائد النظيف' و'المنقذ للدولة من الفساد'، والاطمئنان الشعبي إلى تدخله الضخم في عملية الانحراف نحو 'أخلقة الحرب على الفساد'. هكذا تخلت تقريباً الجهات المعنية قانونياً بمكافحة الفساد عن مهامها لتكتفي بانتظار التعليمات من الرئيس - السلطة التقديرية المطلقة- الذي اشتغل بدوره على تعبئة الرأي العام وتسييس الحرب على الفساد -بحسب المنتقدين³⁷- لاستقرار حكمه وصموده في سياقات تتسم بالصراع السياسي والضغط الأجنبي (خصوصاً ما بعد 2021)³⁸.

وبدلاً من محاولة تدعيم مكافحة الفساد بالإصلاحات المطلوبة وسياسات فعالة، اختزلت السلطة التنفيذية توجهاتها في التنازع الأخلاقي حول الفساد -ثنائيات إقصائية- ما تسبب غالباً في شخصنة ملفات الفساد من أجل تعبئة الرأي العام والحفاظ على الصيرورة الثورية (زخمها الشعبي). وقد اعتبر كثير من الملاحظين أن استمرارية الحرب على الفساد -عوضاً عن إيجاد الحلول الفعلية- يخدم منظومة الحكم الحالية. ولعلّ من أبرز الأمثلة، التكتّم أو التعتيم على نتائج تقرير جرد وضبط القروض والهبات -للعشرية السابقة- في أكتوبر 2021 أو الصلح الجزائي عوضاً عن معالجة الأزمة الهيكلية المتسببة في استمرار الفساد من خلال تدعيم شروط المحاسبة العادلة والقضاء ومؤسسات الرقابة³⁹. يمكن القول إن غياب المحكمة الدستورية والتأرجح الواضح في تنفيذ قانون المصالحة الاقتصادية -في إطار العدالة الانتقالية المتصلة بمكافحة الفساد- زادت من مستويات تسييس مكافحة الفساد. لذا، فبقدر ما كان الصلح الجزائي مدخلاً للتلاعب والتحايل على المتورطين في الفساد أو مساعدة بعضهم على التهرب وعدم المحاسبة وعدم إرجاع الأموال المنهوبة⁴⁰. وقد أدى مجدداً هذا التوجه إلى إفراغ مكافحة الفساد من فحواه، انفراد رئيس الجمهورية بإصدار مرسوم 'الصلح الجزائي' في عام 2022 الذي تزامن مع حلّ المجلس الأعلى للقضاء أضعف مسارات العدالة الانتقالية وقضى نهائياً -تقريباً- على جدوى أعمال قطب القضاء المالي⁴¹.

ما بعد 2021، وفي ظل حكم الرئيس 'سعيد' وفي إطار 'الحرب التحررية للدولة'، تم اختزال وتعزيز الأيديولوجيا الوطنية المقاومة للفساد في تجميد أعمال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتعليق مسارات المساءلة وإيقاف حماية المبلغين عن الفساد. وارتكز الخطاب على 'تخوين' السلك القضائي (الفساد القضائي)⁴² ووصمه بالفساد⁴³. إن محاولات إعادة تدوير خطاب الفاسد

³⁵ ياسين النابلي، مرجع سابق.

³⁶ خلال الحملة الانتخابية لعام 2019، كان التنافس بين المرشح قيس سعيد 'الأكاديمي' المعروف بنظافة اليد والنزاهة والاستقامة أمام منافسه المرشح 'نبيل القروي' المحسوب على شبكات الفساد المتقاطعة سياسياً وإدارياً ومالياً وإعلامياً بالإضافة إلى علاقات متينة مع الخارج.

³⁷ وعلى الرغم من إعلان الحرب على الفساد وسيطرته على السلطة القضائية قبل وبعد اعتماد الدستور الجديد، فإنه فشل في إجراء أي اعتقالات ذات أهمية للمهربين أو الجهات الاقتصادية الفاسدة أو تفكيك شبكات متورطة في الفساد صلب مؤسسات وقطاعات الدولة (الطاقة/ الفلاحة/ الأمن...).

³⁸ أحمد نظيف، الشعبية ومسرحة الحرب على الفساد، المفكرة القانونية، العدد 29. شتاء 2024. <https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/2024/>.

³⁹ ياسين النابلي، مرجع سابق.

⁴⁰ عدنان نويرة، سياسات مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس. مجلة حكام، العدد 1. أيلول/سبتمبر 2020.

<https://hikama.dohainstitute.org/ar/Issue001>

⁴¹ نفس المرجع.

⁴² في إطار الحرب على الفساد تمّ حلّ المجلس الأعلى للقضاء وإقالة 57 قاضياً من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، فقد أدى إلى إضعاف السلطة القضائية وتفويض قدرتها على تحقيق العدالة ضد المسؤولين الفاسدين.

⁴³ أسماء سلايمية، مرجع سابق.

والمفسدين، لم يساهم في مكافحة الفساد أو ضمان العدالة الاجتماعية والشفافية والحدّ من التبعات الخطيرة النيوليبرالية على الاقتصاد التونسي بقدر ما تمّ توظيفه للانفراد بصياغة الدستور الجديد -2022- وترهيب الخصوم⁴⁴، رغم تورط عدد منهم فعلياً في الفساد وإضعاف الدولة.⁴⁵

تواجه تونس تعطيلاً فعلياً للإصلاحات الجذرية حيث تنقذ إدارة ملفات الفساد وما تبعها من القضايا ذات الصلة بطريقة ضامنة للتغيير الإيجابي وداعمة للنمو في البلاد على المدى الطويل. الواقع أن الضعف المسجّل على مستوى الاقتصاد التونسي ما بعد جائحة كوفيد-19 يفاقم الأزمة، حيث لم تعالج أجندة مكافحة الفساد لما بعد 25 يوليو 2021 أو تفكك هيمنة كارتلات متنفذة على قطاعات اقتصادية حيوية، بل الاقتصار على مصادرة بعض الثروات التي تم تجميعها بصورة غير مشروعة⁴⁶. انتقلت أجندة مكافحة الفساد من طابعها التشاركي 'الشكلي' (تغلب عليه اللامبالاة ومصالح النخب المؤثرة) إلى طابع رسمي-مركزي يهيمن عليه رئيس الجمهورية شخصياً من خلال مجموعة من الأوامر.⁴⁷

في ظل التوجهات السياسية الحالية، ازداد الاقتناع العام بأن إستراتيجيات مكافحة الفساد أو باقي الإصلاحات الهيكلية خيار مؤجل ولا يتجاوز في الأغلب مشروعاً وطنياً يحتكره الخطاب الرسمي. وبالتالي، صعوبة إجراء الإصلاحات المتزامن مع تعطلّ العلاقات مع المؤسسات الدولية يراكم بطرق متقاطعة الأزمة والانهيال الاقتصادي-المالي. في هذا الصدد، وظّف صناع القرار في تونس مكافحة الفساد كركيزة لرفض شروط صندوق النقد الدولي ما أدى فعلياً إلى عدم تأمين التمويل اللازم لتنفيذ الإصلاحات أو تحقيق معدلات نمو أفضل. يعتبر هذا التراجع في الاعتماد على التمويل الخارجي -في ظل غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي- شكلاً من أشكال قيادة وإدارة الحرب على الفساد من طرف الرئيس التونسي. وبنى هذا المسار على خيار رئاسي مفاده ضرورة اعتماد التونسيين على أنفسهم لتجاوز حالة التأزم الناجم أساساً عن 'ممارسات النخب الفاسدة'⁴⁸.

لذا، يُعزى عجز الدولة عن إدارة ملفات الفساد بفعالية أو تحقيق النمو الاقتصادي إلى تذبذب بين خطاب رسمي يختزل شرعيته وشعبيته في سرديات 'التحوين' ومناهضة 'التدخل الأجنبي'⁴⁹ وتغافل واضح عن ظهور شبكات المصالح المتنفذة والمتسببة في ارتفاع نسب التضخم والمديونية (القطاع المصرفي/ التهريب. إلخ). يمكن الجزم بأن تونس قد عرفت تداعيات اقتصادية ومالية وخيمة نتيجة المماطلة في تنفيذ الإصلاحات واختزال مكافحة الفساد في اتهامات أو اعتقالات للمتآمرين ضد مصلحة الدولة، بحسب السردية السائدة، ما أدى فعلياً إلى حالة من انعدام اليقين وطنياً وفقدان الثقة من المؤسسات المالية دولياً⁵⁰.

44 ارتباك السلطة في التعامل مع مسار الصلح الجزائي من خلال تعدد تنقيحاته، مرت بثلاث مراحل أبرزها الترغيب في الصلح، ثم التهديد بالسجون وتحجير السفر وتعطيل الأموال، وأخيراً الضغط باستعمال القضاء والاعتقالات. كرست مسارات الصلح الجزائي باعتباره الركيزة الأولى للمساءلة والمحاسبة على إرث الفساد آلية لترهيب الخصوم السياسيين وعدد من المنتقذين (رجال أعمال/رؤساء أحزاب. إلخ).

45 أسماء سلايمنية. مرجع سابق.

46 حمزة المؤدب وآخرون، تراكم العوامل المؤدية إلى الأزمة: تونس بين المشاكل الحالية والمسارات المستقبلية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، شباط/

فبراير 2024. https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Diwan_Meddeb

47 ياسين النابلي، مرجع سابق.

48 عمرو عادلي وحمزة المؤدب، هل ينذر ارتفاع الديون بمزيد من التهميش الجيوسياسي لمصر وتونس؟ 14 يونيو 2023.

<https://carnegieendowment.org/research/2023/06>

49 ملاك الأكل، تونس: الوطن وخونته. مبادرة الإصلاح العربي، 12 ديسمبر 2023. <https://www.arab-reform.net/ar/publicatio>

50 عمرو عادلي وحمزة المؤدب، مرجع سابق.

توصيات

تعتمد سياسات مكافحة الفساد في الأغلب على دعم الجهات الفاعلة الدولية في هذا المجال. من المؤكد أن حالة العزلة التي يعرفها النظام التونسي دوليًا والانفرادية في إدارة الشأن العام -استبعاد القوى المدنية والحزبية وحلّ الهيئات الدستورية وإضعاف السلطة التشريعية- أضعفت الجهود الوطنية لمكافحة الفساد. قد تجلّت مظهرات العزلة الداعمة لتعطّل مكافحة الفساد بطرق عدّة: فإمّا بتقويض المؤسسات الرسمية وإمّا بتقاوم أوجه التفاوت واللامساواة الاجتماعية وإمّا بسياسات التقشّف غير المدروسة وإمّا انهيار قيمة العملة والتهافت على سحب الودائع أو تقلص الاستثمارات وغيرها من الإشكاليات⁵¹. وفي الواقع، انعدام توازن الاقتصاد الكليّ وغياب الاستقرار السياسي زاد من مستويات التأزم وتراجع أغلب مؤشرات الديمقراطية في تونس ما ينذر بتقاوم الأزمة الاجتماعية-السياسية الحالية واستحالة تنفيذ الإصلاحات⁵².

لكن، تميّزت أجندا مكافحة الفساد بضعف الموارد البشرية والمالية المخصصة لها بجانب عدم فعالية آليات المساءلة أو المماثلة في تنفيذها. يبدو واضحًا أن إستراتيجيات مكافحة الفساد التي اعتمدها الحكومات التونسية بدأت معظمها فاقدة للفعالية مقارنة بتحركات وأساليب الإفلات من العقاب التي اتبعتها المتورطون في الفساد (سحب الاستثمارات/ التحالفات مع القوى السياسية والإعلام/ هروب رؤوس الأموال..). بعد دخول تونس في دائرة الاستقطاب السياسي والمدني ما يسمح للمتنفذين داخل أجهزة الدولة ورجال الأعمال وغيرهم من المتورطين فعليًا في الفساد للضغط وإعادة بناء شبكات الزبائنية والمحسوبية⁵³. من المهم التوجه نحو الرقمنة وتحديث الخدمات الإدارية بهدف مكافحة الفساد الإداري-المالي، تكرس الرقمنة مبادئ النزاهة والشفافية وإمكانية النفاذ إلى المعلومة. تساهم الرقمنة في إعادة الهيكلة الإدارية لعدد من القطاعات والمؤسسات حيث تزيد من مستويات التقليل من الرشوة والمحسوبية وعلاقات المصالح.

من الضروري إعادة الاعتبار إلى السلك القضائي وضمّان استقلالته ومدّه بالضمانات اللازمة لتفعيل آليات مكافحة الفساد (المساءلة والمحاسبة واسترجاع الحقوق). يستوجب تطوير القضاء وتأهيله لاسترجاع الأموال المنهوبة داخليًا وخارجيًا. بدا واضحًا في الحالة التونسية صعوبة التخلي أو تجاوز إرث الدولة السلطوية، بمعنى التخلي عن شبكات الفساد والمحسوبية والتعامل الغنائمي مع مؤسسات الدولة، حيث اكتفت النخب التشريعية أو السياسية بدسترة العدالة الاجتماعية والمساواة والحريات وتعطيلها على مستوى الإنجاز (سياسات العامة/ القوانين الأساسية/ البرامج التنفيذية..). من الواضح أن الحالة التونسية تتشابه مع عدد كبير من تجارب الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا الوسطى حيث تستحوذ الأنظمة السياسية الهجينة على مسارات بناء الدولة. لم يوفق الفاعلون خلال مسارات الديمقراطية في صياغة إستراتيجيات وبرامج إصلاحية تقضي بفعالية على الفساد وتقتلع جذوره البنيوية كما شدد على ذلك النصّ الدستوري 'التوافقي' -2014- أو الوعود الانتخابية (2014-2019). وضعت السلوكيات السياسية للحكام الجدد التجربة الديمقراطية التونسية الناشئة في منحى عكسيّ لتزيد من تصادم الهويات (الأيديولوجية/ الجهوية) واستفحال ظاهرة الفساد وتعطّل المنوال التنموي وحالة تصدع داخل مؤسسات الدولة (السلطة التنفيذية..). إن ارتفاع معدلات التداين الخارجي والتضخم والفقر بجانب تعطل شبه كلي لكل الهيئات الدستورية وغيرها من إشكاليات جعلت مسار الديمقراطية محكومًا بهزّات كبرى ومعوقات أبرزها الفساد داخل منظومة الدولة. وقد ترتّب على ذلك فعليًا، وبشكل تدريجي، انحراف التجربة التونسية الحالية نحو النظام الديمقراطي

⁵¹ حمزة المؤدب ونور عرفة، من المشفّة إلى التهميش: التأثير الجيوسياسي للإخفاقات الاقتصادية الهيكلية في مصر وتونس ولبنان، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 19 يناير 2024. <https://carnegieendowment.org/research/2024/01/misfortune-to-marginalization>

⁵² حمزة المؤدب وآخرون، مرجع سابق.

⁵³ محمد عرفة، مرجع سابق.

الهجين حيث تتعاظم إمكانيات التعايش بين التناقضات. في هذا الحيز من الفهم لا زالت التجربة التونسية تتسم بحركية وعدم استقرار، لأنها تجمع داخلها المتناقضات، مثل: الفساد ومكافحة الفساد ودسترة مبادئ النزاهة والمساءلة.